

وسط تراجع لـ 6 قطاعات

«العام» ينخفض 31.77 نقطة وسط جلسة متباينة للبورصة



مؤشرات البورصة تتباين

شهدت التعاملات تراجعاً سعراً 47 سهماً في مقدمتها "امتيازات" بـ16.81%، بينما ارتفع سعر 46 سهماً في صدارتها "مدار" بواقع 20.71%، واستقر سعر 20 سهماً. وتقدم سهم "أرزان" نشاط الكميات بحجم بلغ 16.64 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "وطني" بقيمة 7.46 مليون دينار.

سهم عبر 4854 صفقة بقيمة 32 مليون دينار (نحو 97.6 مليون دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر رئيسي (50) 2.03 نقطة ليبلغ مستوى 5406.39 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.04% في المئة من خلال تداول 59.9 مليون سهم عبر 2709 صفقة نقدية بقيمة 10.7 مليون دينار (نحو 32.6 مليون دولار). وسجلت البورصة تداولات بقيمة 43.70 مليون دينار، وزعت على 172.79 مليون سهم، بتنفيذ 8.26 ألف صفقة. وأثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها البنوك بواقع 0.76%، بينما ارتفع 5 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ2.91% واستقر قطاعان.

نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.01% في المئة من خلال تداول 70.6 مليون سهم عبر 3408 صفقة نقدية بقيمة 11.6 مليون دينار (نحو 35.3 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 44.27 نقطة ليبلغ مستوى 7434.85 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.59% في المئة من خلال تداول 102.17 مليون

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الاثنين، وسط تراجع لـ 6 قطاعات. وشهدت الجلسة انخفاض مؤشر العام 31.77 نقطة ليبلغ مستوى 6774.56 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.47% في المئة. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0.53 نقطة ليبلغ مستوى 5521.60

«أسواق المال» ترخص لـ «بيتك كايبتال» تأسيس صندوق بالدولار

المؤقت؛ طبقاً للمادة السابعة. ونص القرار في المادة الثامنة على أن تدفع الرسوم المقررة خلال 30 يوماً من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن. وتوسعاً، فيرخص للصندوق بعد استكمالته الحد الأدنى لرأس المال مدة 3 سنوات من تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى الهيئة. وتعدت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية، وفق المادة العاشرة.

الصندوق استناداً إلى هذا الترخيص المؤقت، ويجوز في المادة السادسة المقدم الطلب لإغلاق فترة الاكتتاب والانتقاء برأس المال المكتتب به في أي وقت خلال الترخيص المؤقت على أن يتم الإعلان أو إخطار الفئة المستهدفة التي تمت دعوتها للاكتتاب قبل فترة لا تقل عن 3 أيام عمل من تاريخ الإغلاق الجديد. وفي حال انقضاء مدة الترخيص المؤقت دون استكمال المتطلبات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القرار يسقط الترخيص المؤقت؛ ما لم يتم تمديد سريان الترخيص لمدة أخرى مماثلة؛ بناءً على طلب مقدم الترخيص وذلك قبل انتهاء المدة الأصلية للترخيص

ولا يجوز لأي من حملة السحوبات الاكتتاب/الإشتراك في الصندوق بأقل من 5 آلاف وحدة، وبمضاعفات وحدة واحدة فقط. وبحسب المادة الثانية يُطرح للاكتتاب مليار وحدة بواقع مليار دولار أمريكي، ويجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عند التأسيس عن مبلغ 350 ألف دولار أمريكي، وبما لا يقل عن 100 ألف دينار كويتي كحد أدنى. ويجوز له أن يتصرف ويستورد بعض الوحدات المملوكة له في حال تجاوزت صافي قيمتها للحد الأدنى المنصوص عليه في هذه المادة، وتكون شركة بيتك كايبتال للاستثمار،

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الاثنين، القرار رقم 178 لسنة 2023 بشأن رخصة نظام استثمار جماعي الممنوحة لشركة بيتك كايبتال للاستثمار لتأسيس صندوق بيتك كايبتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي؛ وفق بيان. وتقرر في المادة الأولى منح شركة بيتك كايبتال للاستثمار الموافقة على تأسيس صندوق بيتك كايبتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي، وطرح للاكتتاب العام برأس مال متغير، وتبلغ حدوده من 7 ملايين دولار كحد أدنى، ومبلغ مليار دولار كحد أقصى بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد لوحدة الواحدة.

53 مليون دينار..تداولات العقارات

في الكويت خلال أسبوع

وشهدت الكويت تسجيل عقد في الوكالات بالعقار الخاص بقيمة 450 ألف دينار كويتي وعقد بالعقار الاستثماري 1.07 مليون دينار. وكانت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 3 إلى 7 ديسمبر 2023 نحو 83.95 مليون دينار.

إلى تداول 91 عقداً خلال الفترة المذكورة، موزعة على المحافظات الست بقيمة 51.93 مليون دينار. وشهد الأسبوع تسجيل 67 عقداً للعقار الخاص بقيمة 28.14 مليون دينار، و23 عقاراً استثمارياً بقيمة 21.58 مليون دينار، وعقار في الشريط الساحلي بـ2.20 مليون دينار.

سجلت القيمة الإجمالية للعقود والوكالات العقارية المسجلة في وزارة العدل خلال الفترة من 3 إلى 7 ديسمبر 2023 نحو 83.95 مليون دينار.

تأكيداً على التزامه بدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات في صميم أعماله

ناجيا: KIB "يصدر تقريره السنوي للاستدامة"



نواف ناجيا

أصدر بنك الكويت الدولي (KIB) تقريره السنوي الثاني للاستدامة لعام 2022، مجدداً من خلاله التزامه بمبادراته وجهوده الواضحة والمركزة في تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في كافة أعماله وأنشطته المصرفية.

ويشارك التقرير رؤى قيّمة حول وضع السوق، ودور البنك السياقي في تبني معايير الاستدامة بمجالاتها المتعددة، كما يوفر معلومات مهمة في هذا الخصوص لمتخلف الأطراف، سواء على مستوى البنوك أو المستثمرين وغيرهم. ويجسد هذا التقرير التزام KIB بمعايير ESG، بما في ذلك الشفافية والإفصاح، وذلك انطلاقاً من دوره ك مؤسسة مالية وطنية رائدة، وبنك إسلامي، إلى جانب كونه جهة مؤثرة على الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

وبمناسبة إصدار تقرير الاستدامة الثاني للبنك، قال المدير التنفيذي للاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية - قطاع الإستراتيجية، نواف ناجيا: "إن استمرار تقدم أي مؤسسة مالية يعتمد على مدى تطبيقها لمعايير الاستدامة. وفي إطار التزام KIB بشعاره المؤسسي: بنك للحياة، وانطلاقاً من مبادئه الأساسية فإننا نسعى إلى تبني نهج مستدام لتطوير كافة أعمالنا وأنشطتنا من منتجات وخدمات ومبادرات اجتماعية، إلى جانب تطوير رأسماننا

النقاط الرئيسية التي عكست جهوده المبذولة لتحقيق الاستدامة لتطبيق معايير ESG في العام 2022، حيث تناول حجم استثماراته في الصكوك المتوافقة مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتي شملت 15.8% من إجمالي محفظة الصكوك، في حين بلغت كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الإجمالية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون نحو 19.67 ميغا طن/ الموظف. وإضافة إلى ذلك، نجح البنك في تسجيل نمو بنسبة 37% على أساس سنوي في حجم التموليات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME). وفي مجال رأس المال البشري، كشف البنك أن 88% من موظفيه خضعوا لتدريب واحد على الأقل خلال العام 2022، بمتوسط 6 ساعات لكل موظف، إضافة إلى رفع نسبة توظيف المواطنين (الكويتي) إلى 73.9%، وزيادة نسبة الكوادر النسائية إلى 26.1% تمكيناً لدور المرأة.

بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت

الحساوي: حملة " Visa ابق آمناً" تستهدف رفع

وعي المواطنين ضد عمليات الاحتيال الرقمي

أكثر عرضه للوقوع في فخ الرسائل المتعلقة بالمخاطر الأمنية، مثل كلمة مرور مسروقة أو خرق للبيانات بإشعارات تبدو واردة من أساليب يمكن استخدامها من قبل المحتالين. • ظهور علامات تشير إلى عمليات الاحتيال. أفاد بعض المشاركين أنهم يبحثون للتأكد أن الاتصال مرسل من عنوان بريد إلكتروني صحيح، بينما أفاد البعض الآخر أنهم يتحققون من وجود اسم الشركة أو شعارها في الرسالة. ويبحث عدد قليل عن رقم طلب أو رقم حساب من المثير للاهتمام أن نسبة قليلة فقط في الكويت، وهو نفس المعدل العالمي، يتأكدون من تهجئة الكلمات بشكل صحيح.

للخطر، فمن المحتمل أن تدفع النقرة الزائفة شخصاً ما للنقر على رابط مزيف أو الرد على عرض احتيال. ومن المثير للقلق أن أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أساليب جديدة ومتطورة للاستجابة إلى طلبات المحتالين مقارنة بأولئك الذين يقولون إنهم أقل معرفة وخبرة، بما في ذلك الرسائل التي تحمل أخباراً إيجابية أو طلب إجراءات عاجلة. • القلق من إمكانية تعرض الآخرين لعمليات احتيال. بينما أظهر المشاركون في الدراسة ثقة بوعيهم الذاتي، لكن أكثر من نصفهم يخوفون من وقوع أحداثهم أو عائلاتهم ضحايا لعمليات احتيال عبر بريد إلكتروني يقدم لهم بطاقات هدايا أو منتجات مجانية من مواقع للتسوق عبر الإنترنت. وأبدى أكثر من الثلث قلقهم حيال الأطفال أو القاصرين، بالإضافة إلى المتقاعدين الذين قد يقعون فريسة لعمليات الاحتيال عبر الإنترنت. • ما الذي يثير شكوك الناس. لا يثق الأشخاص بشكل خاص في الإجراءات التي تتطلب كلمات المرور، بالإضافة إلى الرسائل التي تتضمن طلبات أو طلب عروض منتجات أو طلب تقديم ملاحظات، أما الاتصالات الأقل شهية فتتمثل في التحذيرات المتعلقة بأمور التسليم

كشفت نسخة هذا العام من دراسة "ابق آمناً" السنوية الصادرة عن شركة Visa، بأن الثقة المفرطة التي يتمتع بها المستهلكين تجعلهم أكثر عرضة لعمليات الاحتيال. تشكل دراسة "ابق آمناً" جزءاً هاماً من حملة Visa "ابق آمناً" السنوية، والتي تعكس التزام الشركة بالوعي لدى المستهلكين وتثقيفهم وتعزيز ثقتهم لمكافحة تهديدات الهندسة الاجتماعية. وتهدف الحملة إلى إرساء تجربة مدفوعات رقمية آمنة وسلسة. وقال نيل فيرنانديز، مدير إدارة المخاطر في Visa الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "تشهد عمليات الاحتيال في عصرنا الرقمي تطوراً ملحوظاً مع استخدام المجرمين لأساليب جديدة في خداع المستهلكين. كما أن المحتالين يبتنون تكتيكات مقلدة لخداع ضحاياهم، سواء على شكل طرد محتجز في الجمارك، أو اشتراك في خدمة بث يدعي انتهاء صلاحيته، أو قسمة شراء مجانية من إحدى العلامات التجارية المفضلة. وفي ضوء النمو السريع والمدفوعات الرقمية، بات من الضروري أن يفهم المستهلكون في الكويت لغة الاحتيال ويتصرفوا بزميز من الحذر أكثر من أي وقت مضى. ونشكر شركائنا في اتحاد مصارف الكويت لدعمهم ومساهماتهم في إيصال حملتنا الهامة